تراجع من ١٢,٥ مليون كيلو إلى ٨,٥ ملايين

الجفاف يقضي على ربع إنتاج التبغ لهذا العام.. والفلاحون يبيعون التجار بسبب انخفاض تسعيرة المؤسسة

طرطوس - ربا أحمد

موسم التبغ هذا العام في أسوأ حالاته وكمية الإنتاج المتوقعة انخفضت من ١٢,٥ مليون كيلو إلى ٨,٥ ملايين كيلو فقط، والسبب هو الجفاف وقلة الأمطار ما دفع بالفلاح الذي يريد إكمال موسمه وحصاده أن يستعين بالصهاريج للسقاية وبالتالي ارتفعت كلفة الإنتاج من جهة وانخفض بشكل كبير.

وضمن هذا الإطار أكد عدد من الفلاحين أن موسم التبغ في منطقة القدموس سيئ جداً وغياب المياه عن المنطقة وقلة الأمطار أدى لتراجعه إلى الربع فمن كان ينتج ٨٠٠ كيلو لم ينتج هذا العام أكثر من ٢٥٠ كيلو، ولاسيما أن منطقة القدموس تشكو غياب المياه فلا تأتي سوى عدة ساعات كل ١٥ يوماً وبالتالي الجفاف أخرج كثيراً من المزارعين من دائرة الإنتاج.

وأوضحوا أن الكميات قليلة وتسعيرة المؤسسة غير مقبولة ولا تسد لقمة العيش وبالتالي معظم الفلاحين باتوا يبيعون للتجار على اعتبار أن المؤسسة تشتري كيلو الإكسترا بـ٤٥٠٠ ليرة في حين التاجر يدفع ثمنها ٢٠ ألف ليرة وأكثر والمتوسطة تباع للمؤسسة ٣٩٠٠ إلى ٢٥٠٠ في حين يشتريها التاجر بـ١٠ آلاف ليرة وعليه لم يسلم الفلاح للمؤسسة سوى الأنواع الرديئة وطالب هؤلاء بزيادة الأسعار لتتناسب وأسعار الأدوية والسقاية والفلاحة والشك والأجور.

وعن الأمراض التي أصابت التبغ هذا العام، لفت المزارعون إلى أن الأمراض قليلة جداً لكون الأمطار كانت محدودة وبالتالي لم تصب الشتول بالعفونة أو الرطوبة الزائدة أو النمو الزائد.

رئيس لجنة الإشراف على موسم شراء محصول التبغ لهذا العام من قبل مؤسسة التبغ أيمن قره أشار إلى أنه سنوياً تفتتح المؤسسة العامة للتبغ مقرات وتشكل لجان شراء وبدأت بشراء صنف شك البنات ففي طرطوس ٥ مراكز قريبة من مناطق زراعة التبغ حيث تقوم بنقل المنتج بسياراتها على حساب المؤسسة ويصنف المحصول وفقاً لجودته من قبل خبير ولجنة مدققة ضمن المركز لتنقل إلى مستودعات المؤسسة وتدخل على الحاسب ليتم تسليم الشيك بعدها للفلاح بشكل شخصي لتوفير العناء عليه.

وعن التسعيرة أكد أنها توضع بدراسة من قبل لجنة تضم الزراعة واتحاد الفلاحين والمؤسسة تضم ٥٠ بنداً مع العلم أن التسعير لصنف المنتج يتم لمصلحة الفلاح وهناك توجيه بذلك ويحق له الاعتراض خلال ٧٢ ساعة من تسليمه. مشيراً إلى وجود ٧ أنواع قامت المؤسسة بتوزيع زراعتها وفقاً لمتطلباتها المناخية والبيئية لكي تنمو في الجو المناسب لها وخوفاً من خسارة الفلاح.

وبخصوص الرخص الجديدة أكد أن أي فلاح يحق له الترخيص من خلال صورة عن الهوية وتوقيع المختار وليس شرطاً ملكية الأرض والبذار تقدم بسعر الكلفة إضافة لوجود مشاتل مؤازرة في حال حدثت جائحة ليقدم مجاناً.

نقص المازوت عن معاصر الدبس يلحق الخسارة بمزارعي العنب في السويداء

السويداء-عبير صيموعة

بدأت معاناة مزارعي العنب في السويداء تتفاقم بسبب عدم قدرة معاصر الدبس على استقبال مواسمهم بعد نضوجها المبكر على أثر موجة الحر الأخيرة، موضحين في شكواهم لـ«الوطن» أن جراراتهم المألى بالعنب والمتوقفة أمام المعاصر لحقها التلف وباتت مياه العنب العصيري تمتد على طول الطريق المؤدية إلى المعاصر بسبب عدم تأمين مادة المازوت لزوم تشغيلها، وأشار المزارعون إلى ضياع إنتاجهم وتعبهم على مدى عام كامل في حال لم تسع الجهات المعنية في المحافظة إلى تأمين مادة المازوت بالكميات المطلوبة لتشغيل المعاصر بأسرع وقت.

كما لفت عدد من المزارعين ممن التقتهم «الوطن» إلى عجزهم من تسويق منتجهم إلى معمل التقطير في حال لم يتم تأمين مادة المازوت للمعاصر بسبب أجور النقل المرتفعة جداً التي تصل إلى ١٥٠ ألف لنقلة الجرار الواحد من مناطق الإنتاج إلى المعمل وهو ما يعادل تقريباً ثمن نصف طن من العنب وخاصة أن إنتاج بعضهم لا يتجاوز كمية إنتاجه الطن ونصف الطن، مشيرين إلى أن معاناتهم لم تقتصر على سعيهم إلى عصر عنبهم وتحويله إلى دبس بل تعدت القضية إلى صعوبة تصريفه في السنوات السابقة لعدم وجود أسواق خارجية للتصريف واقتصار عملية تصريفه على الأسواق الداخلية رغم وعود الاتحاد العام للحرفيين بوضع خطة لتصريف كامل الإنتاج من الدبس خلال العام الماضي والتي بقيت مجرد وعود.

وأكد زياد المقت وهو أحد أصحاب المعاصر في بلدة عرمان والتي تشتهر بأنها أقدم المعاصر في المحافظة أنه حتى تاريخه لم يتم تأمين مادة المازوت لزوم تشغيل معاصر الدبس في البلدة رغم وعود اتحاد حرفيي السويداء بتأمين كمية ٥٠٠ ليتر من المازوت لكل معصرة منذ أكثر من أسبوع وهو ما لم يتم تنفيذه، الأمر الذي أدى إلى اصطفاف الجرارات المحملة بالعنب أمام المعاصر لأيام ما ألحق ضرراً كبيراً بالعنب، موضحاً أن كمية الـ٥٠٠ ليتر التي عجز الاتحاد عن تأمينها لا تطلق عجلة الإنتاج في أي معصرة لأكثر من يوم واحد.

وبيّن المقت إلى أن التأخير في تأمين مادة المازوت سوف يلحق ضرراً وخسارة كبيرة بمواسم المزارعين وسيؤدي إلى خسارة تعبهم طوال العام مع عجز جميع المعاصر عن تأمين المادة من السوق السوداء بعد أن تجاوز سعر ليتر السوداء الـ٣٥٠٠ ليرة، مشيراً أنه في حال عمل أصحاب المعاصر على تأمين بعض الكميات من السوق السوداء فإن ذلك سيؤدي بالضرورة إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج إضافة للتكاليف الأخرى كأجور العصر للصفيحة لواحدة والذي سينعكس بالمطلق على أسعارها ليبقى المواطن الحلقة الأضعف في سلسلة الإنتاج والتصريف.

بدوره أكد رئيس اتحاد الحرفيين في المحافظة جمال حميدان أن الاتحاد سيقوم من اليوم بتزويد المعاصر بمادة المازوت بواقع ٥٠٠ ليتر لكل معصرة دبس باشرت العمل وهي كميات إسعافية جاءت بناء على توصية لجنة المحروقات في المحافظة والتي يترأسها المحافظ.

حميدان أوضح أنه سيتم لاحقاً تزويد كل معصرة من المعاصر بمادة المازوت أسبوعياً بعد الجولات الميدانية إلى كل معصرة من معاصر المحافظة لمعرفة حاجتها من مادة وذلك وفق جداول واردة من أصحاب المعاصر للحؤول دون توقف العمل وخسارة المزارعين لمحصولهم لأن التأخير في عمليات العصر يؤدي إلى تلف المادة.

مشروع تعبئة نبع الفوار

محافظ القنيطرة: ٧٠ بالمئة من المجالس البلدية لا تعرف قانون الإدارة المحلية!

القنيطرة - خالد خالد

منح رئيس مجلس محافظة القنيطرة شحادة مرعي العضو بسام هزاع الشرعبي العنزي من إكمال مداخلته بسبب تجاوزه الوقت المحدد والمنصوص عنها بقانون الإدارة المحلية والمخصصة بثلاث دقائق فقط، ليتهم الشرعبي رئيس المجلس بمحاباة بعض الأعضاء والكيل بمكيالين حيث يُسمح لبعض الأعضاء بالمداخلة مهما استغرقت من وقت، مضيفاً: إن العضو يأتي كل شهرين ليطرح هموم أبناء المحافظة ولا مانع من أعطائه الوقت الكافي ما دامت الطروحات للمصلحة العامة؟!، ليجيب مرعي بأن مكتبه مفتوح لكل الأعضاء ويتعامل مع الجميع بمسافة واحدة وهناك من يتواصل معه بشكل يومي كما أن البعض لا يدخل مكتبه نهائياً.

وتركزت الطروحات بالجلسة العادية الخامسة حول ضرورة إحياء مشروع تعبئة مياه نبع الفوار وطرحها بالأسواق ونشر جدول توزيع المحروقات على صفحة المحافظة وتأمين نقل الطلاب بين القنيطرة وسعسع وتخفيض أجور نقل الطلاب بنسبة ٥٠ بالمئة والإسراع بتأهيل المراكز الصحية والمدارس بالحجر الأسود التابعة لمحافظة القنيطرة وتزويد شعبة الأحوال المدنية بالبطيحة بعمال فنيين وافتتاح شعبة لطلاب المعهد المصرفي (السنة الأولى) بتجمع البطيحة واستخدام الطاقة البديلة بدل المحروقات للآبار في تجمعات ريف دمشق بالتعاون مع المنظمات الدولية وتوسعة طريق حضر- مزارع الأمل وفي حال عدم الإمكانية القيام بعملية ترقيع للطريق المذكور وعزوف المتعهدين عن التقدم للمشاريع الحكومية وحالات الكسر في مشاريع عدد من المدارس والتناقض بين حالتي العزوف والكسر.

وأجاب مدير المياه أمين الشمالي على مناشدات أهالي تجمعات الكسوة بإعادة إروائها من قبل مؤسسة مياه القنيطرة، بأن الوزارة هي التي ارتأت تكليف مؤسسة دمشق وريفها بتزويد تجمعات القنيطرة بالمياه لكون المصادر المائية تابعة لها، ولا مانع من قيام مؤسسة القنيطرة بتخديم تلك التجمعات في حال موافقة الوزارة، موضحاً أن جميع مناقصات مؤسسة مياه القنيطرة يتم الإعلان عنها وفق نظام العقود ولا تُعطى لمتعهدين محددين ولم يتم رفض أي عرض مقبول، ولكن هناك تخصصات لدى المتعهدين والقيام بأعمال مماثلة، أما بالنسبة لطلبات المازوت التي تُخصص للمؤسسة فهذا من صلاحيات لجنة المحروقات بالمحافظة.

بدوره أشار مدير التربية عماد أسعد إلى رصد ١٥٢ مليون لتأهيل مدارس بالحجر الأسود وبانتظار الاعتمادات المرصودة للمباشرة بالعمل، إضافة إلى رغبة بعض المنظمات الدولية بإعادة تأهيل بعض المدارس بالحجر الأسود، مبيناً تلزيم ثلاث مدارس للصيانة على الموازنة الاستثمارية بنسب كسر تراوحت بين ٩ - ٣٢ بالمئة وتم رفض عرض وحيد لنسبة الضم الكبيرة وتم الطلب من لجان الإشراف للتدقيق بالعمل.

و أجاب أسعد على طلب فتح شعبة للمعهد المصرفي في تجمع البطيحة بعدم الإمكانية لأن القرار وزاري بأن تكون المعاهد مركزية، أما بخصوص عدم افتتاح الصف العاشر في ثانوية البطيحة التجارية فذلك يعود إلى قرار الوزارة بقبول ١٠بالمئة من الإناث و٥ بالمئة من الذكور بالتعليم التجاري بهدف تشجيع التعليم المهني، مؤكداً أنه لم يتم قبول أي طالب درس الأول والثاني الثانوي التجاري وتقديم الثانوية العامة بصفة أحرار إلا بعد حصولهم على الثانوية التجارية أو المهنية، مضيفاً إنه تم الاتفاق مع فرع الهلال الأحمر حول الدورات التعليمية وبحيث تقوم التربية باختيار المدرسين الأكفاء للتدريس بتلك الدورات.

وأكد مدير الكتب المدرسية أيمن ركاب توزيع الكتب المدرسية على جميع المدارس باستثناء مدرسة بريقة وبئر عجم وذلك بسبب عدم حضور إدارة تلك المدارس لاستلام حصتها من الكتب.

و طالب محافظ القنيطرة عبد الحليم خليل الأعضاء بالإشارة إلى مواقع الخلل وحالات الفساد ولكن بعد التأكد من المعلومات التي يطرحها العضو ويقدم الأدلة والوثائق، منوهاً بورود شكوى ومعلومات على إحدى محطات الوقود بوجود نقص بالكيل لديها ورغم حضور عناصر حماية المستهلك لأكثر من مرة ولكن من دون جدوى حتى تم اكتشاف وجود جهاز يتم تشغيله عند غياب الرقابة وتم فكه ومعاقبة المحطة.

وأشار خليل إلى وجود ضعف في بعض مجالس البلديات وغيابها عن الواقع و٧٠ بالمئة منهم لا يعرفون قانون الإدارة المحلية ومعظمهم مفصل على قياس المنصب وتم اتخاذ قرار بإعفاء بعض رؤساء البلديات والمجالس ولكن عند البحث عن البديل نجد أن الحالي أفضل من غيره ويتم التراجع عن قرارات الإعفاء، معترفاً بوجود عزوف عند المتعهدين للتقدم للمشاريع بسبب التذبذب الجيد لتحليل الأسعار، مطالباً عضو المكتب المختص بتعديل الأسعار كلما دعت الحاجة لذلك.

فصلنا ٢٥٠ محامياً من النقابة أعدنا منهم ٨٠ غُرّر بهم بعد تسوية وضعهم

نقيب المحامين في درعا لـ«الوطن»: التسويات التي تجري هي بمنزلة عفو خاص يتبلور بإجراءات التسوية وكفرصة أخيرة

محمد منار حميجو

اعتبر نقيب المحامين في درعا ماهر الالمقداد أن التسويات من الجانب القانوني التي تجري حالياً في درعا البلد هي بمنزلة عفو خاص يتبلور بإجراءات التسوية، موضحاً أنها من اختصاص القضاء العسكري وأن قاضياً فرداً عسكرياً يقوم بهذه الإجراءات حالياً.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» أوضح المقداد أن هذه التسويات تعتبر صفحة جديدة للأشخاص الذين غرر بهم وحملوا السلاح بأن يعودوا لينخرطوا في المجتمع المحلي والحياة الاجتماعية ومن ثم هي بمنزلة الفرصة الأخيرة لهم، باعتبار أنه بعد إتمام التسوية يعود الشخص إلى حياته الطبيعية من دون أي تبعات قانونية فيما يتعلق بالحق العام بمعنى أن الدولة أسقطت حقها.

وأضاف: أما بالنسبة للحقوق الشخصية فهي متعلقة بحقوق الأشخاص وهم المخولون بالإسقاط عن حقوقهم، موضحاً أنه في حال رفع أي شخص دعوى بحق أي شخص آخر أجرى التسوية لأنه تأذى بسببه فإن القضاء يأخذ مجراه في هذه الدعوى ويصبح التقاضي بين شخصين وكل طرف تقدم أدلته في الدعوى المرفوعة أمام القضاء.

الحقوق الشخصية لا تسقط بالتسوية فالأشخاص هم المخولون بإسقاط حقوقهم

وبين الالمقداد أن هناك العديد من الأهالي إفرادي رفعوا دعاوى ضد مسلحين أيضاً لارتكابهم جرائم قتل وخطف بحق بعض الأهالي جرائم قتل أو خطف لرفعها بالقضاء العادي كما أن هناك بعض المحامين بشكل إفرادي رفعوا دعاوى ضد مسلحين أيضاً لارتكابهم جرائم قتل وخطف بحق بعض الأهالي وهذه تعتبر من الحقوق الشخصية.

وفي السياق كشف المقداد أنه تم فصل ٢٥٠ محامياً من النقابة منهم أشخاص انضموا إلى ما تسمى «نقابات المحامين الأحرار» ولجؤوا إلى جهات خارجية والكثير منهم طلبوا العودة لكنه تم رفض طلباتهم، كما أن من المشطوبين أشخاصاً غرر بهم خلال الفترة الماضية وهناك محامون غادروا البلاد.

ولفت إلى عودة نحو ٨٠ محامياً من الذين غرر بهم إلى النقابة بعدما أجروا تسويات لدى الجهات المختصة ومن ثم طعنوا بقرار شطبهم أمام النقابة المركزية، مشيراً إلى أن هؤلاء لم يغادروا البلد بل تعرضوا لضغوطات معينة ما دفعهم إلى اتخاذ موقف معين ومن ثم تم إجراء التسوية لهم وعودتهم للنقابة.

وأكد الالمقداد أن عدد المحامين حالياً في درعا أكثر من ٧٠٠ محام، لافتاً إلى أن الوضع في درعا من الجانب القضائي في سوية عالية، لافتاً إلى أن الإدارة القضائية تأخذ بعين الاعتبار الأوضاع في جميع المناطق في المحافظة وبالتالي هناك رضا عن العمل القضائي إضافة إلى أن هناك إقبالاً كبيراً على هذا الجهاز القضائي لأن الكثير أدركوا أنه لا بديل عن القضاء ومحاكم الدولة.

وأشار إلى أن القرارات القضائية التي تصدر تنفذ بكل يسر وسهولة رغم وجود بعض الصعوبات في مسألة التبالغ.

بدء قطاف القطن في الحسكة.. والزراعة: توقعات الإنتاج جيدة

الحسكة- دحام السلطان

أكد مدير زراعة الحسكة المهندس رجب السلامة في تصريح خاص لـ«الوطن» أن عمليات بدء قطاف محصول القطن بدأت وبشكل تدريجي وخفيف في جميع مناطق زراعته المتمركزة في مناطق أبو راسين والبعبرية وتل براك والهول والجوادية والقحطانية ومعظم المناطق الشمالية من محافظة الحسكة.

وأوضح السلامة أن حجم المساحة المزروعة بالمحصول وصلت إلى ٤٧٩ هكتاراً من أصل حجم المساحة المخططة لزراعته والبالغة ١٦٧٧٩ هكتاراً، وحجم المساحة المرخصة ١٧٨٣ هكتاراً وعدد التراخيص ١٢٣٤ ترخيصاً، مشيراً إلى أن المؤشرات الأولية لوضع المحصول والإنتاج تبدو جيدة، إذا ما قيست بالوضع العام لزراعته ولواقع الزراعة بالمحافظة، نظراً لغياب أبرز مقومات إنتاجه، ولاسيما البذور المحسّنة، وغياب حوامل الطاقة عن دورها المنوط بها بالشكل المطلوب.

وأشار مدير الزراعة إلى أن عمليات تسويق الأقطان واستلامها من المنتجين، ستتم عبر الأكياس النظامية المصنوعة من القطن أو الخيش، وفي حال عدم توفرها سيتم الاستعاضة عنها بأكياس «البروبلين» البلاستيكية المتوافرة بشكل جيد في الأسواق، وذلك لتسهيل عمليات استلام المحصول من الفلاحين، لافتاً إلى أنه تم اعتبار جميع المساحات المزروعة بالمحصول والمخالفة، مساحات مرخصة، وهذا بحد ذاته يعتبر مكسباً للفلاحين الذين لم تسمح لهم ظروفهم بالحصول على التراخيص النظامية في مواعيدها المحددة من قبل الوحدات والدوائر الزراعية الفرعية التي تتبع للمديرية، وتعمل على تشجيع عملية التسويق للمحصول.

وبيّن السلامة أن مديرية الزراعة تنتظر الآن التعليمات التنفيذية والإجرائية التي ستصدر مركزياً عن الوزارة والخاصة بعملية قطع المناشئ، وسواها من الأمور الإدارية الأخرى التي تخص عملية التسويق، ليصار إلى تعميمها على الدوائر الفرعية والوحدات الإرشادية في الوقت المناسب والتي يتناول عملها التماس المباشر مع الفلاحين والمنتجين، مشيراً إلى أنه من الممكن أن يكون هناك مركز تجميعي لاستلام الأقطان بمعرفة واختصاص فرع المؤسسة العامة للأقطان بالمحافظة لاستلام المحصول من الفلاحين، قبل تسويقه إلى مراكز التسويق بمحافظات الداخل.

يُذكر أن رئيس مجلس الوزراء حسين عرنوس كان قد وافق مؤخراً على توصية اللجنة الاقتصادية، المتضمنة تحديد سعر شراء الكيلوغرام الواحد من محصول القطن المحبوب من الفلاحين لموسم ٢٠٢١ بمبلغ قدره ٢٥٠٠ ليرة واصلاً أرض المحالج ومراكز استلام المؤسسة العامة لحلج وتسويق الأقطان، علماً أن ما تسمى بالإدارة الذاتية التابعة لميليشيا «قسد» العميلة للاحتلال الأميركي، سعّرت الكيلو غرام الواحد من المحصول بـ١٩٥٠ ليرة.

إيجارات المنازل في حماة فلكية

توثيق ٤٨٠٠ عقد سكني و١١٠٦ عقود تجارية من بداية العام

حماة- محمد أحمد خبازي

العديد من أصحاب المنازل في حماة، لا يلتزمون بعقودهم مع المستأجرين عندهم، ويطلبون كل ثلاثة أو ستة أشهر زيادة الأجرة، تحت طائلة الوعيد والتهديد بـ«سندات الأمانة» التي يفرضون على المستأجرين توقيعها على بياض، ضماناً لأجرتهم ولتشكل وسيلة ضغط عليهم في حال أبوا إخلاء المنزل، أو لم يستجيبوا لطلب الأجرة الجديدة!

وكشف مستأجرون لـ«الوطن» وهم من حماة ومن الوافدين إليها، أن أجرة المنازل أصبحت فلكية. وبيّن بعضهم أن أصحاب المنازل رفعوا أجرتها خلال هذا العام مرتين، الأولى من ٥٠ ألف ليرة في بداية العام إلى ٧٥ ألف ليرة، والثانية من بداية الشهر السادس ومن ٧٥ إلى ١٠٠ ألف ليرة.

وأوضح بعضهم أن الأجرة وصلت في حي الشريعة إلى ٢٥٠ ألف ليرة، بزيادة ٥٠ ألف ليرة عن بداية العام. مبينين أنهم يستجيبون مرغمين لرغبة المؤجرين الذين يوقعونهم على سندات أمانة بيضاء عند توقيع العقد الذي غالباً ما يكون وهمياً، حيث يسجلون فيه أجرة زهيدة لا تتجاوز ٢٥ ألف ليرة، للتهرب من الرسوم والضرائب عند توثيقه بالبلدية.

وأوضحوا أن الأجرة الحقيقية تكون أضعاف ذلك بكثير، ويتفق عليها الطرفان بمكتب عقاري يتقاضى عمولة أجرة شهر. وذكر مستأجرون أنهم يضطرون للعمل بأعمال حرة كي يؤمنوا الأجرة الفلكية، كالبيع على البسطات، وفي نقل مواد البناء من الأرض إلى الأسطحة، أو بتحميل وتنزيل صناديق الخضروات بالأسواق، أو ببيع بطاقات اليانصيب.

ومن المستأجرين الوافدين من محافظتي إدلب والرقة، مَن أكد أنه باع بعضاً من أثاث منزله ليسدد الأجرة، وتساءل بمرارة: وغداً إذا لم يبق أثاث لدينا فماذا سنبيع، ومن أين سندبر الأجرة؟

وبيّنَ عدد من أصحاب المكاتب العقارية لـ«الوطن» أن أسعار الشقق السكنية في حماة أصبحت بالدولار أو اليورو، ومحظوظ من يجد شقة للاستئجار. وأوضح بعضهم أن الأجرة ليست مرتفعة مقارنة بالأسعار الرائجة اليوم، ولكن قيمة الليرة منخفضة.

> مجلس المدينة ٩٥ بالمئة من الأجرة في العقود وهمية

وكشفوا أن بعض أصحاب الشقق يؤجرون عقاراتهم لمدة ستة أشهر أو ستة فقط، بموجب عقود ومن دون عقود أحياناً، مقابل سندات أمانة كضمانة وبالاتفاق بين الطرفين. وأكدوا أن دورهم يقتصر على تأمين الزبون للمؤجر، والتوفيق بينهما، مقابل عمولة ٢ بالمئة من قيمة المبلغ الذي يتفقان عليه، أو أجرة شهر كما هو متعارف عليه بين المكاتب.

وعزا بعض المؤجرين لـ«الوطن» تأجير شققهم بأجرة عالية، إلى الغلاء الفاحش الذي طال كل شيء. وقال أحدهم: شقة قيمتها ١٥٠ أو ٢٥٠ مليون ليرة، هل نؤجرها بـ٢٥ أو ٥٠ ألف ليرة؟ وأضاف: ما الذي يمكننا شراؤه بمثل هذا المبلغ، وهل يكفي نفقات لطالب بالجامعة؟

رئيس شعبة توثيق العقود بمجلس مدينة حماة عصام مغربل، بيّن لـ«الوطن» أنه تم منذ بداية العام ولنهاية الشهر الماضي، توثيق ٤٨٠٠ عقد سكني، و١١٠٦ عقود تجارية.

وأوضح نائبه علي خلوف أن ٩٥ بالمئة من الأجرة المدونة فيها وهمية، مؤكداً أن الشعبة لا تتدخل بالأجرة التي يتفق عليها الطرفان.